روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة فى "الجوار القريب"

(السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩)

د. نورهان الشيخ(*)

مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن الروسى، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص هى البوابة التى عبر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور، فمنها بدأ عدوان نابليون مطلع القرن التاسع عشر، وهتلر فى أربعينات القرن العشرين، وهى الحروب التى هزت وجدان روسيا وأودت بحياة الملايين من أبنائها. ورغم التقدم فى التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ عابرة القارات، لم تفقد أوربا الشرقية أهميتها كمنطقة عازلة بين روسيا وأى محاولات للعدوان عليها من غرب أوربا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا كانت الأهمية الحيوية التى مثلتها منطقة شرق أوربا لروسيا السوفيتية، وسعى الأخيرة للسيطرة وبسط النفوذ عليها ليس فقط كخط دفاع أول ضد أى عدوان من غرب أوربا ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الأثنية أو الدينية أو القومية المختلفة فى منطقة وسط أوربا والبلقان، والتى كانت دوما الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التى امتدت لتشمل أوربا وروسيا.

وقد ساعدت تطورات الحرب العالمية الثانية على هيمنة روسيا على المنطقة حيث قامت القوات السوفيتية بتحرير الأراضى الروسية وطرد العدوان الألمانى منها، واستأنفت مدها لتحرير أوربا الشرقية، لتلتقى بالقوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية التى تولت تحرير غرب أوربا فى برلين حيث سقط الزعيم الألمانى هتلر.

وفى هذا الإطار، انقسمت أوربا إلى شطرين، غربى تهيمن عليه الولايات المتحدة سياسيا، واقتصادياً من خلال مشروع مارشال، وعسكرياً من خلال حلف شمال الأطلنطى الذى أنشأته عام ١٩٤٩. وشطر شرقى يهيمن عليه الاتحاد السوفيتى سياسياً، واقتصادياً من خلال مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة CMEA الذى أنشأ فى ٢٥ يناير ١٩٤٩ لربط اقتصاديات دول شرق أوربا مع الاتحاد السوفييتى وعزلها عن الغرب وذلك بعد رفض الزعيم السوفيتى ستالين مساعدة الغرب لدول شرق أوربا فى إطار مشروع مارشال وكرد فعل أيضا لإنشاء منظمة التعاون الاقتصادى الأوربي فى أبريل ١٩٤٨، وعسكرياً من خلال حلف وارسو الذى أنشئ فى ١٤ مايو ١٩٥٥ وضم فى عضويته كل من بلغاريا، ورومانيا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبولندا، وألمانيا الشرقية إلى جانب الاتحاد السوفيتى.

---

* أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وقد حرص الاتحاد السوفييتى على استمرار هيمنته على منطقة أوربا الشرقية، حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة برجينيف والتى تقضى بحق موسكو، بل وواجبها، فى التدخل العسكرى لمساندة النظم الاشتراكية ومساعدة أى دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديدا. فقد أكد الزعيم السوفيتى برجينيف عقب التدخل العسكرى فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ أن موسكو ستحافظ على وضعها فى شرق أوربا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة.(١)

فمنذ الحرب العالمية الثانية كانت دول أوربا الشرقية الست الحليفة للاتحاد السوفييتى بمثابة المجال الحيوى للاتحاد السوفييتى ومنطقة نفوذه الأساسية. وقد أكد الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى أول خطاب له كسكرتير عام للحزب الشيوعى السوفيتى فى ١٢ مارس ١٩٨٥ أن تقوية الصداقة مع دول المجتمع الاشتراكى هى قمة أولوياته، حيث أدرك جورباتشوف أن العلاقات بين موسكو ودول أوربا الشرقية تمر بأزمة ذات أبعاد متعددة. وأن النفوذ السوفييتى فى أوربا الشرقية تراجع على المستويين الاقتصادى والسياسى وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات.

أولها، أنه منذ أوائل السبعينات قام العديد من دول أوربا الشرقية بالانفتاح على الغرب وتبنى برامج تحديث وتطوير اقتصادى بمساعدة رأس المال والتكنولوجيا الغربية، خاصة ألمانيا الغربية التى أصبحت الشريك التجارى الثانى لكثير من دول أوربا الشرقية. فى حين لم تشهد العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتى أى تقدم ملموس حيث ظلت قائمة على تصدير المواد الخام خاصة البترول إلى هذه الدول واستيراد السلع المصنعة منها والتى عادة ما تكون رديئة وغير جيدة خاصة تلك المستوردة من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا. كما تصاعدت حدة المشكلات الاقتصادية فى معظم دول أوربا الشرقية وتضاعفت مديونيتها بحوالى عشرة أمثال، حيث ارتفعت من ٦ بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٥٥ بليون دولار عام ١٩٨٥. وتتضح خطورة ذلك بالنظر إلى عدم قدرة الاتحاد السوفييتى على مساعدتها اقتصادياً للخروج من أزمتها ومن ثم إمكانية تنصل هذه الدول من الارتباطات والضغوط السوفييتية والاتجاه للغرب طلباً للمساعدات.

وثانيها، أن الفتور كان ينتاب العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفييتى ودول أوربا الشرقية خاصة رومانيا التى عملت منذ الستينات على أتباع سياسات أكثر استقلالية والإبقاء على الحد الأدنى فى علاقاتها مع حلف وارسو والاتحاد السوفييتى.(٢)

وثالثها، ازدياد حدة المعارضة للنظم الشيوعية وتصاعد عدم الاستقرار السياسى خاصة فى بولندا (٣)، فى وقت لم يعد بمقدور الاتحاد السوفييتى اللجوء إلى التدخل العسكرى لمساندة النظم الشيوعية وفرض الاستقرار لما يمثله ذلك من تناقض مع التوجه العام لسياسة جورباتشوف الخارجية نحو الاصلاح والانفتاح والتوافق مع الغرب.

وقد أدرك جورباتشوف هذه الأزمة بأبعادها المختلفة ورأى ضرورة إعادة هيكلة السياسة الخارجية تجاه دول أوربا الشرقية على النحو الذى يؤدى إلى استعادة النفوذ السوفييتى فى المنطقة وتخفيف العبء الاقتصادى الذى تمثله هذه الدول بالنسبة للاتحاد السوفيتى. وقد تمثلت أهم ملامح إعادة هيكلة السياسة السوفييتية تجاه المنطقة فى الآتى:

أولاً: محاولة تفعيل هياكل وآليات التعاون مع دول أوربا الشرقية. ففى أبريل ١٩٨٥، وفى ذكرى مرور ثلاثون عاما على إنشاء حلف وارسو، تم تجديد اتفاقية حلف وارسو لمدة ثلاثون سنة قادمة وأكد جورباتشوف على ضرورة تماسك دول حلف وارسو واستمرار أوربا الشرقية كمجال حيوى للنفوذ السوفييتى وذلك فى خطاب له فى بولندا حيث صرح بأن "مكاسب الاشتراكية لا يمكن التخلى عنها"، و"أنه من المستحيل نزع دولة من الأسرة الاشتراكية" بدون تهديد السلم.[٤] إلا أن هذا التوجه ما لبث أن شهد تغيراً حيث أعلن لاحقاً بأن كل الدول (الاشتراكية) لها حرية الاختيار. وهو ما أعتبر خروجاً على عقيدة برجينيف القائمة على السيادة المحدودة Limited Sovereignty لهذه الدول والتى بمقتضاها تم تبرير تدخل القوات السوفييتية فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.[٥]

من ناحية أخرى حاول جورباتشوف تنشيط الاندماج والتعاون الاقتصادى مع دول شرق أوربا فأستضاف فى ديسمبر ١٩٨٥ قمة لدول مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة CMEA تم خلالها إقرار خطة لإقامة مشروعات مشتركة، والتعاون والتنسيق الاقتصادى والعلمى حتى عام ٢٠٠٠.[٦] كما دعا جورباتشوف إلى تعزيز الاندماج بين دول المجلس وتضمن ذلك إبرام مجموعة من الاتفاقات حول زيادة التعاون الاقتصادى والتبادل الثقافى والعلمى، والتخصص فى الإنتاج والتنسيق الاقتصادى وتحويل CMEA من منظمة تركز على تنظيم التبادل التجارى إلى أداة لتنظيم التخصص فى الإنتاج.[٧] من ناحية أخرى، دعا جورباتشوف إلى تدشين ثورة علمية تكنولوجية داخل الكتلة الشرقية لتقليل الفجوة التكنولوجية بينها وبين الغرب، وضرورة الحد من التجارة والروابط الاقتصادية الثنائية بين أوربا الشرقية والدول الغربية.[٨]

ثانياً: تشجيع الإصلاح الاقتصادى فى دول أوربا الشرقية. فقد دعى جورباتشوف دول المنطقة إلى تبنى البرنامج السوفييتى فى الإصلاح الاقتصادى. وخلال عامى ١٩٨٧ –١٩٨٨ أبدى جورباتشوف ترحيبه بالإصلاحات التى قامت بها بولندا والمجر بل أنه حث القادة المحافظين فى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبلغاريا ورومانيا على القيام بإصلاحات مماثلة.[٩]

ثالثاً: أبدى جورباتشوف تفهمه لضرورة وضع قواعد جديدة للمشاركة السياسية من أجل تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى فى بلدان شرق أوربا، وأعلن فى مارس ١٩٨٩ عزمه عدم التدخل لوقف الإصلاحات السياسية الجارية فى أوربا الشرقية وهو ما يعنى التخلى عن عقيدة برجينيف التى تؤكد على حق موسكو فى التدخل لحماية الأنظمة الشيوعية فى أوربا الشرقية. بل أنه – ولأول مرة – فى تاريخ العلاقات السوفييتية مع دول شرق أوربا قبلت موسكو وصول حكومة غير شيوعية إلى السلطة عبر انتخابات تنافسية فى بولندا فى أغسطس ١٩٨٩.(١٠)

وقد كان هذا بداية التغير الجذرى فى السياسة السوفييتية تجاه دول شرق أوربا. فبعد أن كان الحفاظ على الحكومات الشيوعية فى المنطقة هو محور هذه السياسة أصبحت موسكو أكثر تسامحاً وتقبلا لاستبعاد الشيوعيين عن السلطة خلال عامى ١٩٨٩ – ١٩٩٠ وذلك فى المجر وتشيكوسلوفاكيا من خلال انتخابات تنافسية، وكذلك قيام الأحزاب الشيوعية بتعديل برامجها لتصبح أحزاب "اشتراكية". بل وقبل الاتحاد السوفيتى بإندماج ألمانيا الشرقية فى ألمانيا الغربية وتوحيد الألمانيتين عام ١٩٩٠.

ويرجع هذا التغير الجذرى فى السياسة السوفييتية تجاه دول شرق أوربا إلى عدة عوامل لعل أهمها ما قد يترتب على التدخل العسكرى لمساندة النظم الشيوعية من تدهور فى العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب لتى كان جورباتشوف حريصاً على الدفع بها قدماً. وعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى الداخل السوفيتى والتدهور الحاد الذى انتاب الاقتصاد السوفيتى آنذاك. هذا إلى جانب تراجع شعبية النظم الشيوعية على نحو أصبح معه من الصعوبة بمكان إبقاء هذه النظم أو إعادتها للسلطة.

وقد أدى عدم تدخل موسكو لمساندة الحكومات الشيوعية إلى تمادى دول أوربا الشرقية فى التخلص من الهيمنة السوفييتية. ففى يونيو ١٩٩١ قرر أعضاء مجلس المساعدة المتبادلة إنهاء المنظمة وذلك بعد أن رفضت موسكو تقديم المساعدة لدول أوربا الشرقية التى تبنت نظاماً تجارياً جديداً فى يناير ١٩٩١ يقوم على التعامل النقدى (بدلاً من المقايضة) ووفقاً لأسعار السوق العالمية وهو ما يعنى انهيار التجارة السوفييتية مع هذه الدول. كذلك، أعلنت هذه الدول انسحابها من حلف وارسو الذى تم حله رسمياً فى يوليو ١٩٩١، وطالبت

المجر وتشيكوسلوفاكيا بالانسحاب الكامل للقوات السوفييتية من أراضيها والتأكيد على استقلال قواتها المسلحة.[١١]

وهكذا، فإن إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفييتية تجاه دول أوربا الشرقية لم تؤد إلى تفعيل الهياكل التنظيمية القائمة بين هذه الدول وموسكو وتجاوز دولها لأزماتها الاقتصادية والسياسية كما كان يأمل جورباتشوف وإنما أدت إلى الانسلاخ التام لهذه الدول من دائرة النفوذ السوفييتى وتحللها من كافة الروابط والهياكل القائمة بينها وبين موسكو، واندفاعها تجاه الغرب.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى، وخلال حقبة التسعينات لم يكن هناك سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوربا، وكان جل اهتمام القيادة الروسية هو تسوية إشكاليات العلاقات التى كانت قائمة كقضايا الديون المستحقة، وليس تدشين علاقات مستقبلية على أسس جديد. ومثال ذلك الاتفاقات التى تم توقيعها مع المجر عام ١٩٩٣، والتشيك فى يونيو ١٩٩٤ لتسوية قضية الديون بين روسيا وكلا الدولتين.

فقد تعاملت روسيا مع أوربا الشرقية فى إطار السياسة الأوربية لروسيا وواصلت عملية سحب القوات الروسية منها وذلك فى إطار سعى روسيا لتدعيم بناء الثقة مع دول أوربا الشرقية، والغرب بصفة عامة، والتأكيد على تمايز روسيا عن الماضى السوفييتى وإحداث القطيعة معه بل واعتذار النخبة الروسية عن السلوك السوفييتى. فعلى سبيل المثال، أعلن الرئيس الروسى بوريس يلتسين خلال زيارته إلى تشيكوسلوفاكيا فى مايو ١٩٩١ بأن "تدخل الاتحاد السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ كان خطأً كبيراً وتدخلاً فى الشئون الداخلية". وفى أغسطس من العام نفسه شجب وزير الخارجية الروسى أندريه كوزيرف التدخل السوفييتى فى المجر عام ١٩٥٦.[١٢]

وقد شهد العامين الماضيين توترات عدة فى علاقات روسيا بحلفائها السابقين فى شرق أوربا خاصة بولندا والتشيك بسبب قضية الدرع المضاد للصواريخ الذى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لنشره فى الدولتين، وأثيرت تساؤلات عدة حول علاقة روسيا بحلفائها السابقين، ورؤية موسكو لمستقبل هذه العلاقة.

ويمكن إيجاز أهم توجهات السياسة الروسية تجاه جوارها القريب فى شرق أوربا، منذ تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، واستمراراً فى عهد خلفه ديمتري ميدفيديف، فى ثلاث أبعاد أساسية، هى:

أولاً: القبول بأن هذه الدول أصبحت جزءاً من المنظومة الغربية وتحت المظلة الأوربية الأمريكية:

فليس فى أولويات روسيا استعادة قبضتها المباشرة على المنطقة. فروسيا تعى تماماً أن هذه الدول أصبحت عضواً فى حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوربى، فقد تم قبول عضوية كل من بولندا والتشيك والمجر فى حلف الأطلنطى فى عام ١٩٩٩، وفى الاتحاد الأوربى عام ٢٠٠٤، وكل من بلغاريا ورومانيا فى عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٧ على التوالى. أى إنها أصبحت ضمن المنظومة الأوربية اقتصادياً والأمريكية أمنياً، وأى محاولة من جانب روسيا لإستعادة الهيمنة المباشرة عليها يعنى الصدام المباشر مع الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة، وهو ما لا يمكن أن تقدم عليه روسيا بالنظر لمصالحها مع الطرفين وأولوياتها فى السياسية الخارجية والتى تقوم على درء العدوان حماية لأمنها ومصالحها وليس البدء به والتوغل فى صراعات لا طائل منها.

ثانياً: التركيز على العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدة:

فلم يعد فى الألويات الروسية التعامل مع هذه الدول من منظور إقليمى ومن منطلق سياسة موحدة لها جميعاً، وإنما يتم التعامل مع كل دولة إنطلاقاً من محددات العلاقات الثنائية معها. ومن ثم نجد علاقات روسيا ببلغاريا على سبيل المثال أكثر دفئاً وحميمية إذا ما قورنت بالعلاقات بين موسكو وبولندا أو التشيك.

فقد أشار الرئيس البلغاري جيورجي بيرفانوف في مراسم افتتاح فعاليات "عام روسيا في بلغاريا" في العاصمة البلغارية صوفيا عام ٢٠٠٨ والتي حضرها الرئيس الروسي آنذاك فلاديمير بوتين من أن "بلغاريا شاكرة لروسيا على المساعدة في التخلص من الاحتلال العثماني وإحياء كيان الدولة، وإنه لا يوجد سبب أكثر إقناعا لإقامة مثل هذه الاحتفالات من مرور ١٣٠ عاما على بدء حرب التحرير الروسية التركية". وأن "العام القادم سيكون عام بلغاريا في روسيا". وأضاف بيرفانوف: "بفضل جهود الجيش الروسي وبمساعدة من النخبة الأوروبية عادت بلغاريا إلى الوجود وقتذاك واحتلت مكانتها اللائقة". وأعرب بيرفانوف عن "امتنانه لآلاف الجنود الروس الذين أريقت دماؤهم في بلغاريا". ولعل مثل هذا الحديث يوضح مكانة البلدين لدى بعضهما وعمق العلاقات السياسية بينهما.[١٣]

هذا فى حين يغلب التوتر على علاقات روسيا مع بولندا على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، وصف الرئيس البولندي ليخ كاسينسكي موسكو بالمعتدي في الصراع الذي اندلع بين روسيا وجورجيا حول أوسيتيا الجنوبية فى أغسطس ٢٠٠٨، وعرض السماح لجورجيا ببث معلومات عن الصراع من خلال موقعه الرئاسي على الانترنت. وأشار إلى أن الحرب القوقازية توفر "أقوى حجة" لبولندا كي تبرم اتفاق الدفاع الصاروخي مع الولايات المتحدة،

فى تحدى واضح لروسيا. كما عارضت بولندا بدء المحادثات حول إبرام اتفاقية جديدة للشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وتم تأجيل المحادثات أكثر من مرة بسبب المعارضة البولندية بحجة الحظر الذى فرضته روسيا في عام ٢٠٠٥ على استيراد اللحوم من بولندا بسبب عدم تطابقها مع المعايير الصحية الأمر الذي أدى إلى تعقد العلاقات بين البلدين حتى وقعتا فى ديسمبر ٢٠٠٧ مذكرة بشأن رفع الحظر المفروض على استيراد اللحوم من بولندا. وشهدت العلاقات بينهما تحسناً نسبياً مع تعيين دونالد توسك رئيسا للحكومة البولندية فى نوفمبر ٢٠٠٧ والذى اعتبر أن تحسين العلاقات مع روسيا يمثل واحدة من المهمات ذات الأولوية، و"إن تذويب الجليد في العلاقات الثنائية بينهما يستجيب لمصلحة كلا الشعبين".[١٤]

ثالثاً الحفاظ على المصالح الروسية فى المنطقة:

فروسيا تتعامل مع المنطقة من منظور أكثر براجماتية يقوم على الحفاظ على مصالحها فى المنطقة وتعزيز الاستفادة المتبادلة فى مجالات عدة، ويتضمن ذلك:

(١) ضمان أمن روسيا:

فالأمن القومى الروسى يرتبط عضوياً بمنطقة شرق أوربا. وكانت روسيا تأمل فى أن يكون مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى هو المظلة الأساسية للأمن الأوربى، ومن ثم ينتفى الهدف من بقاء حلف الأطلنطى ويتم حل هذا الأخير. إلا أن الولايات المتحدة كانت، على العكس تماماً، تسعى إلى تفعيل الحلف وإسناد مهام جديدة له فى فترة ما بعد الحرب الباردة وزوال التهديد الشيوعى، ومن ثم كانت فكرة توسيع الحلف ليضم دول شرق ووسط أوربا بهدف دعم وتعزيز الهيمنة والوجود الأمريكى فى أوربا.

ورغم إعلان الرئيس الروسى الأسبق يلتسين خلال زيارته لبولندا فى أغسطس ١٩٩٣ بأنه "لا يعارض انضمام بولندا إلى حلف الأطلنطى"[١٥] إلا إن المعارضة الداخلية أدت إلى تراجع يلتسين عن موقفه وحدوث إجماع داخل النخبة الحاكمة منذ ذلك الحين حول ضرورة معارضة توسيع حلف الأطلنطى والعمل للحيلولة دون ذلك.

وفى هذا الإطار ميزت روسيا بين قضيتين: التعاون مع حلف الأطلنطى، وهو ما تقبل به روسيا ومن ثم كان انضمامها إلى "مجلس تعاون شمال الأطلنطى"، ثم إلى برنامج الحلف "المشاركة من أجل السلام". وثانيهما قضية توسيع الحلف، وهو ما ترفضه روسيا تماماً إنطلاقاً من أن الهدف الأساسى لتوسيع الحلف هو تطويق روسيا، خاصة وأن خطوة الحلف القادمة بضم أوكرانيا وجورجيا ستجعله على أبواب موسكو.

كذلك تعارض روسيا مشروع الدرع الأمريكى المضاد للصواريخ الذى أعلنته الولايات المتحدة فى يناير ٢٠٠٧، ويتضمن إقامة المنطقتين الأولى والثانية على أراضيها في ألاسكا وكاليفورنيا، وبناء المنطقة الثالثة للمنظومة في أوروبا الشرقية من خلال إقامة نظام رادار في جمهورية التشيك ونشر عشرة صواريخ اعتراضية في بولندا بحلول العام ٢٠١٣. وقد اعتبرت روسيا أن المشروع الأمريكى يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومى ويهدف إلى حرمانها من القدرة على توجية الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة فى حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا، ومن ثم يترك روسيا دون قوة ردع حقيقة تضمن أمنها وسلامة شعبها. لإنه في حال إطلاق تلك الصواريخ من الأراضي البولندية لن تتوفر أمام الدفاعات الروسية إلا دقيقتان أو ثلاث دقائق لإخطار قيادة البلاد مما يعني صعوبة اتخاذ أية خطوات لمواجهة تلك الصواريخ. كما إن الرادار الذي تنوي الولايات المتحدة نصبه في التشيك سوف يمكنها من مراقبة النشاط الجوي والفضائي الروسي في الشطر الأوروبي من روسيا، وسيمثل عيني وأذني الولايات المتحدة لمراقبة روسيا. ويعزز من مخاوف روسيا الخطط الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية في رومانيا وبلغاريا وإنشاء محطة الرادار في منطقة بحر البلطيق.[١٦] وكذلك مخططها لنقل سرب من المقاتلات "F-16" من قاعدة أفيانو الجوية الإيطالية، التى استخدمت لقصف يوغسلافيا، إلى بولندا.[١٧]

وقد وقعت الولايات المتحدة مع التشيك في ٨ يوليو ٢٠٠٨ اتفاقية بشأن نشر الرادار التابع للمنظومة الأمريكية على الأراضي التشيكية. كما وقعت اتفاقية مع بولندا في ٠٢ أغسطس ٢٠٠٨ تتيح لها نشر الصواريخ الاعتراضية في إطار المنظومة المذكورة على الأراضي البولندية.

وإزاء هذه الخطوة التى اعتبرتها روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومى أعلن الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف أن روسيا ستنشر صواريخ اسكندر التكتيكية في كالينينجراد، الجيب الروسي الذي تحيط به دول اوروبية، "إذا لم تتخل الولايات المتحدة عن نشر الدرع الصاروخية في أوروبا، ولم يتوصل البلدين الى اتفاق بهذا الشأن". وذلك بهدف تحييد عناصر المنظومة الأمريكية المضادة للصواريخ في أوروبا.[١٨]

ومازالت هذه القضية تحتل قمة أولويات مباحثات روسيا ليس فقط مع بولندا والتشيك ولكن بين روسيا والولايات المتحدة أيضاً دون أى مؤشرات لتسوية مقبولة للجانب الروسى.

(٢) تطوير التعاون فى مجال الطاقة:

كان الاتحاد السوفيتى يمد دول أوربا الشرقية بأكثر من ثلثى استهلاكها من النفط، و ٨٠% من وارداتها منه، وبأسعار تقل كثيراً عن مثيلتها فى السوق العالمية. وما زالت هذه الدول تعتمد أعتماد أساسى على روسيا فى الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعى.

ويعتبر مشروع "التيار الجنوبي" من أهم مشروعات الطاقة التى تحتل أولوية ملحوظة لدى روسيا، وهو مشروع أنبوب غاز سيمتد عبر قاع البحر الأسود من ميناء نوفوروسيسك الروسي إلى ميناء فارنا البلغاري، ثم يمتد بفرعين عبر شبه جزيرة البلقان إلى إيطاليا وإلى النمسا. ويهدف المشروع إلى تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوربا، والتقليل من التبعية لبلدان الترانزيت، وبالتحديد أوكرانيا وتركيا. ومن المخطط أن يتم الانتهاء من المشروع بحلول عام ٢٠١٦. وكانت شركتا "غازبروم" الروسية و"Eni" الإيطالية قد اتفقتا في أواخر شهر نوفمبر ٢٠٠٧ على إنشاء مؤسسة مشتركة للتخطيط لمد أنبوب "التيار الجنوبي" لنقل الغاز من روسيا إلى جنوب أوروبا بتكلفة تقديرية ١٤ مليار دولار. ويعد أنبوب "التيار الجنوبي" منافسا قويا لمشروع "نابوكو" الذي ترعاه الولايات المتحدة، وتقدر تكلفته بحوالى ١٤ر٦ مليار دولار ويهدف إلى مد أنبوب لنقل الغاز من منطقة بحر قزوين عبر الأراضي التركية إلى النمسا قبل عام ٢٠١١ دون المرور بأراضي روسيا. وتشترك في تنفيذ هذا المشروع تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا. ويرى الخبراء أنه إذا تم بناء أنبوب "التيار الجنوبي" فإن الحاجة إلى مشروع "نابوكو" ستنتفي تماما.

وقد وقعت شركة "غازبروم" الروسية وشركة الطاقة البلغارية القابضة اتفاقية بشأن تنفيذ مشروع "التيار الجنوبي" لنقل الغاز خلال زيارة الرئيس البلغاري جيورجي بيرفانوف لموسكو فى فبراير ٢٠٠٩. كما وافقت المجر على أن تكون شريكًا لروسيا في مشروع التيار الجنوبي وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك فى فبراير ٢٠٠٨. وفى مايو ٢٠٠٩ وقعت شركة "غازبروم" الروسية عدد من اتفاقات التعاون الخاصة بتنفيذ المشروع مع شركات "DESFA" اليونانية و"Srbijagas" الصربية.[١٩]

ويتكامل هذا المشروع مع مشروع "التيار الشمالي" (Nord Stream)، لتصدير الغاز الروسي إلى ألمانيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا والدانمارك. وسيمتد هذا الأنبوب من روسيا (فيبورج) عبر قاع بحر البلطيق إلى ألمانيا (جرايفسوالد). ومن المقرر أن يبدأ تشغيل الخط الأول من هذا الأنبوب في عام ٢٠١٠، وأن ينجز إنشاء الثاني في عام ٢٠١٢.

إضافة إلى هذا المشروع العملاق هناك مشروعات أخرى منها بناء مستودع للغاز في المجر، وقعت شركة "غازبروم" وشركة MOL المجرية فى مارس ٢٠٠٩ اتفاقية بشأنه. وستبلغ سعة المستودع أكثر من مليار متر مكعب من الوقود.[٢٠]

كذلك وقعت شركة "غاز بروم" عقدا حول توريد الغاز الطبيعي الروسي إلى رومانيا خلال الفترة ٢٠١٠ . ٢٠٣٠. وسيشكل الحجم السنوي لتوريد الغاز إلى رومانيا وفقا للعقد الذي وقع حوالى ملياري متر مكعب ويصل مجمل حجم التوريدات إلى ٤٢ مليار متر مكعب. ويجري توريد الغاز الطبيعي من روسيا إلى رومانيا منذ عام ١٩٧٩، ومنذ ذلك الحين وحتى ابريل ٢٠٠٧ حصلت رومانيا على حوالى ١١٠ مليارات متر مكعب من الغاز الروسي.[٢١]

كذلك، تم خلال زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى بلغاريا فى يناير ٢٠٠٨ توقيع اتفاقية بين روسيا وبلغاريا واليونان لتأسيس شركة لمد وتشغيل أنبوب "بورجاس– الكسندروبولس" لنقل النفط. ويتيح هذا المشروع في حال تنفيذه نقل ٥٠ مليون طن من النفط الروسي سنويا إلى جنوب وغرب أوروبا دون المرور بالمواني التركية التي تتحمل عبئا كبيرا في الوقت الراهن. ويتميز مشروع "بورجاس– الكسندروبولس" وكذلك مشروع "التيار الجنوبي" لنقل الغاز الذي ينفذ بمشاركة بلغاريا أيضا بأهمية إستراتيجية بالنسبة لأمن الطاقة في أوروبا.[٢٢]

(٢) تطوير التعاون الاقتصادى والتقنى:

مازالت دول شرق أوربا شريك تجارى هام بالنسبة لروسيا. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وبولندا ١٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧.[٢٣] كما ازداد حجم التبادل التجاري بين روسيا والتشيك في ٢٠٠٦ بنسبة ٣٠ %.[٢٤] وبلغ التبادل التجاري بين روسيا والمجر في عام ٢٠٠٧ حوالى ٩ مليارات دولار. وتحتل روسيا المركز الأول في قائمة شركاء بلغاريا الاقتصاديين في مجال تصدير السلع والمركز الثاني بعد ألمانيا في الحجم الإجمالي للتبادل التجاري. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين روسيا وبلغاريا عام ٢٠٠٧ إلى ٣ر٤ مليار دولار بزيادة ٢٢ % مقارنة بعام ٢٠٠٦.

يضاف إلى هذا، مشروعات التعاون التقنى بين روسيا ودول المنطقة ومن أهمها إنشاء مركز لصيانة وتصليح الطائرات المتوسطة المدى الروسية الحديثة "Sukhoi SuperJet-100" فى المجر. والتى تم توقيع الاتفاقية بشأنها بين شركة "الطائرات المدنية الروسية "سوخوي" والشركة الوطنية للتنمية والنشاط الاقتصادي الخارجي وشركة النقل الجوي المجرية "Malev" وشركة النقل الجوي الروسية "AirUnion" فى ديسمبر ٢٠٠٧، ويعتبر المركز أحد المراكز الأولى من نوعها في أوروبا. [٢٥]

كذلك، الاتفاق حول إنشاء مؤسسة لتصليح وتحديث المروحيات الروسية الصنع من طراز "مي-٢٤" (مي-٣٥)، و"مي-١٧١ ش" (مي-١٧ و مي-٨) في التشيك. والتى تم توقيعها خلال زيارة الرئيس التشيكي فاتسلاف كلاوس إلى روسيا فى أبريل ٢٠٠٧.[٢٦]

إن الارتباط العضوى بين روسيا ودول شرق أوربا أمنياً واستراتيجياً، والمصالح الروسية فى المنطقة لاسيما فى مجال الطاقة تمثل الدعامة وقوة الدفع الأساسية لسياسة روسية نشطة فى شرق أوربا، سياسة لا تسعى للهيمنة ولكن إلى الشراكة والتعاون وحسن الجوار لما فيه خير روسيا وجوارها القريب أمنياً واقتصادياً. فروسيا جزء من شرق أوربا وإمتداد طبيعى له، ومن ثم فهى معنية بأمنها واستقرارها ورفاهيتها أكثر من أى طرف خارجى يسعى لتحقيق مصالحه على حساب دول المنطقة.

الهوامش

١. Dawisha, Karen, "Gorbachev and Eastern Europe", World Policy Journal, vol.III, no.2, (Spring 1986), pp.279-280.

٢. Ramet, Pedro, Gorbachev's Dilemmas in Eastern Europe, in Lerner, Lawrence W. & Treadgold, Donald W. (eds.), Gorbachev and the Soviet Future, (London: Westview Press, 1988), pp. 227 - 228.

٣. Colton, Timothy J., The Dilemma of Reform in the Soviet Union, (New York: Council on Foreign Affairs, 1986), p. 210.

٤. Ellison, Herbert J., Gorbachev and Reform: An Introduction, in Lerner & Treadgold (eds.), op.cit., p. 16

٥. Brown, Archie, Power and Policy in a Time of Leadership Transition: 1982-1988, in Brown, Archie; Kaser, Michael, and Smith, Gerald S. (eds.), The Cambridge Encyclopedia of Russia and the Former Soviet Union, (Cambridge: Cambridge University Press 1994), p. 564.

٦. Colton, op. cit., p. 212.

٧. Zwick, Peter, Soviet Foreign Relations: Process and Policy, (New Jersey: Prentice Hall, 1990)., p. 196.

٨. Ramet, Pedro, op.cit., pp. 229 – 230

٩. Brown, op. cit., p. 564.

١٠. Ellison, op. cit., p. 15.

١١. Webber, Mark, "The Emergence of the Foreign Policy of the Russian Federation", Communist and Post-Communist Studies, vol. 26, no. 3, (September 1993), p. 33.

١٢. Sakwa, Richard, Russian Politics and Society, (London: Routledge, 1993), p. 304.

١٣. نوفوستى، ١٧ يناير ٢٠٠٨.

١٤. نوفوستى، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧.

١٥. Braun, Aurel, Russian Policy Towards Central Europe and the Balkans, in Kanet, Roger E. & Kozhemiakin, Alexander V. (eds.), The Foreign Policy of Russian Federation, (New York: Macmillan Press LTD, 1997), p. 110.

١٦. "جازيتا" و"كومسومولسكايا برافدا" - وكالة نوفوستي، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨.

١٧. نوفوستى، ٢٨ مارس ٢٠٠٩.

١٨. نوفوستى، ١١ يوليو ٢٠٠٩.

١٩. "فيدوموستي" و"كوميرسانت" ٢٠٠٩/٥/٤، و"نيزافيسيمايا غازيتا" ٢٠٠٨/٢/٢٧ - وكالة نوفوستي.

٢٠. نوفوستى، ١٠ مارس ٢٠٠٩

٢١. نوفوستى، ٤ أبريل ٢٠٠٧

٢٢. نوفوستى، ١٨ يناير ٢٠٠٨

٢٣. نوفوستى، ٨ فبراير ٢٠٠٨

٢٤. نوفوستى، ٢٧ أبريل ٢٠٠٧

٢٥. نوفوستى، ٧ ديسمبر ٢٠٠٧

٢٦. نوفوستى، ٢٧ أبريل ٢٠٠٧